

Distr.: Limited
23 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

غابون (باسم مجموعة الدول الأفريقية): مشروع قرار

.../٢٤

تقديم المساعدة التقنية إلى السودان في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

وإذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها،
وإذ يشدد على أن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن تعزيز جميع حقوق
الإنسان وحمايتها،

وإذ يسلم بالتطورات الجارية في السودان وبالجهود التي تبذلها حكومة السودان في
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يشير إلى التحديات التي لا يزال السودان يواجهها في المناطق المتأثرة بالتراع
ويدعو جميع الأطراف إلى وقف الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما
في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق،

وإذ يشير إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ٢٧/٢١ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
و١٦/١٨ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

- ١- يحيط علماً بتقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين^(١)؛
- ٢- يعرب عن تقديره للخبير المستقل على عمله وتوصياته؛
- ٣- يشير إلى أن الخبير المستقل قد أشاد بمواصلة حكومة السودان تعاونها معه ودعمها له في تنفيذ ولايته، بما في ذلك تمكينه من الوصول إلى جميع مناطق البلد، ويشجع على مواصلة هذا التعاون؛
- ٤- يشير بتقدير إلى تقرير منتصف المدة الذي قدمته حكومة السودان بشأن تنفيذ التوصيات المقبولة في الاستعراض الدوري الشامل، وإلى التعاون الذي ينبغي مواصلته بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ التوصيات المقبولة في الاستعراض الدوري الشامل؛
- ٥- يشجع حكومة السودان على بدء حوار شامل ومتابعة العملية الدستورية والسياسية على نحو شفاف وتهيئة بيئة تقوم على المشاركة السياسية العادلة والسلمية أثناء التحضير للانتخابات المقبلة؛
- ٦- يحيط علماً باعتماد حكومة السودان استراتيجية وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد وتنفيذ هذه الاستراتيجية وإنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة في دارفور؛
- ٧- يحيط علماً مع التقدير بأعمال المفوضية القومية لحقوق الإنسان؛
- ٨- يسلم بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان لتنفيذ التوصيات المقبولة على نحو ما أبرزه الخبير المستقل في تقريره، ويذكر كل المجموعات بالتزاماتها القانونية وبواجبها وإعطاء العناية الواجبة لحماية حقوق الإنسان؛
- ٩- يحث حكومة السودان على إعادة تهيئة بيئة مستقرة من الثقة والطمأنينة مع منظمات المجتمع المدني ومع المجتمع الدولي، وتيسير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد؛
- ١٠- يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة السودان لتعزيز أوأصر التعاون مع حكومة جنوب السودان على النحو المشار إليه في نتائج القمة الأخيرة التي عقدت بين رئيسي الدولتين؛
- ١١- يحث الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى على دعم الجهود التي تبذلها حكومة السودان على الصعيد الوطني، وفقاً لهذا القرار، بغية زيادة تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، والاستجابة لطلب مدّه بالمساعدة التقنية؛

١٢- يبحث حكومة السودان على أن تواصل، بدعم من الدول الأعضاء ذات الصلة ووكالات الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما ضمان حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي ومنظمات المجتمع المدني وحرية التعبير والصحافة وحرية الدين وعدم ممارسة الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وامتثال جميع الأطراف لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين وإتاحة وصول الوكالات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل كامل وكفالة حقوق المرأة والطفل ووصول جميع السودانيين إلى العدالة، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالتراع، على النحو الذي أوصى به الخبير المستقل؛

١٣- يلاحظ بقلق الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ويدعو جميع الأطراف إلى بذل ما في وسعها لوضع حد فوري للعنف ووقف الاشتباكات، وتيسير وصول المساعدة الإنسانية، واتخاذ إجراءات لتعزيز احترام سيادة القانون في الولايتين، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

١٤- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مدد السودان بالدعم والتدريب التقنيين اللازمين؛

١٥- يبحث حكومة السودان على مواصلة تعاونها مع الخبير المستقل، بوسائل تشمل تمكينه من الوصول إلى جميع مناطق البلد، ولا سيما في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان والتحقق منها، وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية، وتقديم تقرير عن استنتاجاته؛

١٦- يقرر تحديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لمدة سنة في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، ويطلب إلى الخبير المستقل مواصلة عمله مع حكومة السودان، ومراعاة كل المعلومات المتاحة بغية تنفيذ المشاريع التي ستساعد السودان أكثر على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان، وتقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان لكي ينظر فيه خلال دورته السابعة والعشرين؛

١٧- يطلب إلى الخبير المستقل مساعدة الحكومة في استراتيجيتها الرامية إلى تنفيذ ما تبقى من التوصيات المقبولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل؛

١٨- يقرر النظر في هذه المسألة وفقاً لبرنامج عمله في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.